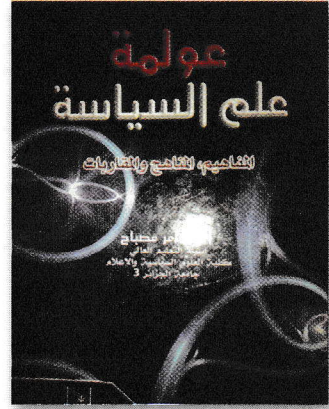


عولمة علم السياسة، المفاهيم، المناهج والمقاربات

أ.د. عامر مصباح

دار الكتاب الحديث-القاهرة: 2015

غشيت ديناميكيات العولمة كل مجالات المعرفة وقطاعات العمل عبر العالم، وأخذت تؤثر في كل جزئيات النشاط الاجتماعي-الاقتصادي داخل المجتمعات الإنسانية، بما في ذلك التأثير على طريقة تفكير الأفراد والجماعات حول أسلوب الحياة. المثير للاهتمام أن التأثير العولماتي يجري في الاتجاهات المتعاكسة، من البيئة



المحلية نحو الإقليمية والدولية والعكس صحيح؛ بشكل حولت العولمة عملية التفاعل بين المكونات المجتمعية والدولية والمنظمية إلى مجال عالمي متداخل للتأثير والتأثر، مستقبل للمدخلات ومنتج للمخرجات السياسية المتعددة الخواص، والشاملة لكل قطاعات الأنشطة الإنسانية: المصنفة من الأجندة الاقتصادية إلى مسائل الثقافة والفن والموضة. النتيجة النظرية المهمة، أن العولمة حولت العالم إلى فضاء واسع لتفاعل الأفكار والبضائع والأدوات وحتى الإدراكات المعرفية على حد سواء بين عدد كبير من الفواعل، وبذلك أصبح كل شيء يجري على كوكب الأرض أو في الفضاء

الخارجي ذي علاقة بحياة البشر حتى ولو كان ذلك بمستويات مختلفة؛ لكنه يؤثر بشكل عام في الاتجاه السلبي أو الإيجابي على حياة الناس.

بناء على هذه الأرضية النظرية، ظهرت الحاجة إلى علم السياسة المعولم الذي يأخذ بعين الاعتبار مصفوفة تأثيرات العولمة في تحليل قضايا وموضوعات السياسة الداخلية والدولية، مما يعني تبني المستوى العالمي للتحليل، دون إهمال المستويات الأخرى (المحلي، الوطني والإقليمي) بحيث تكون جزءاً من التحليل السياسي المعولم. على افتراض أن علم السياسة الذي صيغت مفاهيمه ضمن سياق هيمنة الدولة القومية فيما سبق وسيطرة أجندها الأمنية، أصبح غير قادر على استيعاب جميع مفردات وتعقيدات السياسة وحقائق عالم الاجتماع السياسي، في ظل تطورات العولمة وديناميكيات تأثيراتها في كل جزئيات وخصوصيات المجتمعات الإنسانية عبر العالم.

لقد فرضت ديناميكيات تفاعل العولمة واختراقها لكل خصوصيات المجتمعات وشموليتها لكل قضايا السياسة الوطنية والدولية، توسيع أجندة البحث وتعدداً في مستويات التحليل السياسي، بشكل تصبح قضايا التحليل مترابطة فيما بينها؛ كالترابط بين حقوق الإنسان، الحروب والنزاعات الدولية والتنمية الاقتصادية. وكذلك الترابط بين الثقافة السياسية، التسامح الديني، قبول الآخر وتوسيع النزعة الديمقراطية عبر العالم؛ وعلاقة كل ذلك بأشكال الأمن الإنساني. الأكثر من ذلك، أن العولمة الاقتصادية لم تربط الاقتصاديات الوطنية ببعضها البعض فحسب، وإنما ربطت أيضاً مصير المجتمعات ورفاهيتها الاجتماعية والاقتصادية مع بعضها البعض؛ بحيث أصبحت المجتمعات والدول والجماعات والمنظمات عبر العالم

معنية بما يجري في أي مجتمع على كوكب الأرض وتتدخل في شؤونه بطريقة أو بأخرى، وذلك إما بطريقة سلبية أو إيجابية.

من الناحية المنهجية، لا يمكن فهم وتحليل قضايا علم السياسة بمعزل عن حقائق العولمة وآثارها الإيجابية والسلبية على العلاقات المجتمعية والعالمية. وذلك ناتج بطريقة أخرى، عن تأثير ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي هي إحدى محركات العولمة الرئيسية، وتعمل بشكل متزايد على دمج المجتمعات سياسيا وثقافيا وفكريا مع بعضها البعض، وتساهم في صياغة الإدراك العالمي المشترك وطرق التفكير حول قضايا علم السياسة.

يشترك علم السياسية أهميته المتزايدة من حالة التعقيد التي تغشى عالم السياسة على مستويات التحليل كلها: تحت وطني، الوطني، الإقليمي، ما بين الإقليمي، والعالمي؛ ومن ثم امتد اهتمام علم السياسة من البيئة الوطنية للدولة القومية خلال المنتصف الأول من القرن العشرين إلى ما وراء البيئة الوطنية في المرحلة اللاحقة، بالإضافة إلى تجزؤ الأولى نفسها بسبب تآكل المفهوم التقليدي للدولة الوطنية أو ما يسميه الليبراليون الجدد¹ بزوال الحدود والتمييزات بين ما هو داخلي وما هو خارجي. ولذلك، لا بد من تحديد المفاهيم المفاتيح لعلم السياسة، لكن بلغة تكون أكثر استيعابا للتطورات والتعقيدات المأساوية في السياسة العالمية المعاصرة؛ خاصة وأن علم السياسة الذي صيغت مفاهيمه تحت هيمنة واضحة للدولة على

(1) Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 188-210.

الشؤون الوطنية والدولية، لم يعد ملائماً كثيراً في غياب ذلك المناخ السياسي الذي كان سائداً من قبل. تتفاعل الدول اليوم في ظل تغير المفاهيم الأساسية للتحليل مثل الاقتصاد والاجتماع والسلطة والسيادة وشيوع العولمة المتعددة القطاعات وتنامي دور مؤسساتها بشكل متزايد في حياة المجتمعات، والتأثير الملحوظ لثور تكنولوجيا المعلومات والتقانة في صياغة مفردات الأمن والتعاون والصراع وشكل النزاعات ومفهوم المواطنة ودور الفرد. في ضوء كل هذه التغيرات والتطورات، نعرض لأهم مفاهيم علم السياسة.

بسبب العلاقة المباشرة بين تنظيم الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد والجماعات ضمن نظام اجتماعي معين وفوق بقعة إقليمية محددة والسياسة المتبعة ضمن هذا النظام، تعتبر «السياسة The Policy» الموضوع المركزي لحقل علم السياسة؛ إذ لا يخلو أي تجمع بشري منذ الحياة الأولى للإنسان فوق الأرض من ممارسة السياسة بمعاني وأشكال وأنماط وأساليب مختلفة ومتطورة عبر الزمن، من المستويات البسيطة إلى نظيرتها الأكثر تعقيداً. وهي مفهوم مثير للجدل بحيث يعتبره البعض مرادفاً للخداع والحيلة والمكر والدهاء كما هي مفهومة نيكولا ميكياڤيلي،² في مقابل ذلك هناك من يراها أنها النشاط الذي يميز الإنسان عن الحيوان من خلال القدرات الخلاقة في تنظيم الحياة الاجتماعية وإنهاء الفوضى وإبراز الأنشطة الحضارية النبيلة في الإنسان، مثل وضع القوانين والمعايير وتوزيع الثروة وخلق الثقافة وقيم الحكم كما ورد عند الفلاسفة الأوائل للفكر البشري.

(2) Machiavelli, "On Princes and the Security of Their States," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 91-94.

بالرغم من أن الممارسات المتباينة للسياسة من قبل صناع القرار ورجال السياسة المتضمنة معاني متناقضة، مثل الحكمة في إدارة الدولة وتصريف شؤون الناس إلى الخداع والكذب والغش وحسن الإيقاع بالآخرين؛ إلا أنه عادة تحت ظروف الاختلاف والنزاع وعدم الاتفاق، يطلق مصطلح «السياسة» على كل سلوك يتضمن الحل السلمي للقضايا المختلف عليها أو قضايا النزاع في مقابل الحلول الأمنية والعسكرية في فض الخلافات وتسوية قضايا النزاع. بهذا المعنى، تتضمن كلمة السياسة التوافق، التفاوض، الحوار، الاتصال، الحلول الوسطى، الاعتدال وكل ما يشير إلى المعالجات السلمية بما فيها الخطاب السياسي المعتدل. بناءً على ذلك، يمكن اقتراح تعريف لمصطلح «السياسة» بأنها: إدارة شؤون المواطنين بالشكل الذي يشبع حاجاتهم ويدفع عنهم المتاعب والأضرار أو على الأقل يخفف عنهم عبء الحياة تدريجياً، والاجتهاد في بناء رمزية الدولة في وعي المواطنين وتقدير القانون والحياة المدنية عن طريق التنشئة السياسية، وفن إشراك المواطنين في الحكم وصناعة القرارات الكبرى لسياسة الدولة كانتخاب رئيس الدولة ديمقراطياً دون تضليل أو تزوير.

إذا كانت السياسة سلوك متلازم مع الحياة الاجتماعية للجماعة منذ بدء الخليقة كانعكاس للنشاط الحكيم في تدبير شؤون الجماعة أو النشاط السلبي لسيطرة البعض على البعض، بطرق غير مرتبطة بالمعايير الأخلاقية التي تدركها الإنسانية بالفطرة والطبيعة، فإن «علم السياسة The Political Science» كفرع معرفي مستقل هو جديد نسبياً، ظهر كنتيجة لتطور البحوث الاجتماعية وتنامي التعقيدات في العلاقة بين المواطنين وحكامهم في مجتمعات الحداثة أو الصناعية. يعود الفضل الأولي في ظهور علم السياسة إلى تلك الصراعات المريرة بين الجماعات الكبيرة أو بين الشعوب

وحكوماتهم في المجتمع الواحد في شكل حروب أهلية، ثورات، أو ميول انفصالية؛ التي أدت بالنهاية إلى تبلور علم يهتم بتحليل وتفسير العلاقات السياسية بين المواطنين وحكوماتهم، واقتراح أفضل الأنظمة وأحسن السبل لبناء علاقات التواصل والتأثير والتأثر والتفاعل الأفقي والعمودي بطريقة سلمية داخل المجتمعات. في نفس الوقت، تحليل علاقات الصراع والصدام، وتحديد أسبابها الرئيسية وطرق تفاديها أو علاجها؛ وهي المهمة التي لازالت قائمة إلى يومنا هذا وسوف تستمر في المستقبل.

تؤكد كل التعاريف التي جاءت في الكتاب «لعلم السياسة» على فكرة مركزية وهي أنه علم موجه ابتداءً نحو تحليل وفهم قضايا السياسة الداخلية، أو بمعنى آخر دراسة قضية السلطة السياسية التي ظهرت منذ التنظيم الاجتماعي البدائي ولازالت في مجتمعات ما بعد الحداثة وسوف تستمر في المستقبل، كأكثر القضايا تعقيدا وإثارة للجدل ومصدرا متدافقا للنزاع والصراعات وصناعة التوافقات بين الدول وداخلها. ومن هنا، يمكننا تعريف علم السياسة بأنه: علم يدرس الدولة والمواضيع المتعلقة بها كالنظام السياسي والسلطة السياسية والجماعات المحلية والعمليات السوسيولوجية ذات العلاقة بالسياسة الداخلية والخارجية، وفواعلها داخل الدول وخارجها، بالإضافة إلى أنه يدرس تأثير هذه الظواهر السياسية في بعضها البعض وفي البيئة الخارجية المحيطة بالدولة، وما يترتب عن هذا التأثير من مخرجات سياسية لها تأثيرها المباشر على حياة الفرد الاجتماعية/السياسية.

إحدى مجالات علم السياسة تحليل العلاقة الوثيقة بين الجغرافية والسياسة أو بالأحرى تحليل تأثير الجغرافيا -كمجال مكاني للتفاعل- في

السلوك السياسي للفرد والجماعة، والملخص في مصطلح «الجغرافية السياسية» أو بشكل أكثر اختصاراً «الجيوستراتيجية The Geopolitics». يعود الفضل في التنبيه إلى تأثير معطيات الجغرافيا على مخرجات السياسة والتنظيم السياسي للحياة الاجتماعية إلى ابن خلدون، من خلال حديثه عن العلاقة الوثيقة بين طبيعة الجغرافيا والخصائص الجوهرية للعمران البشري والتباين في ردود الأفعال السياسية، بناءً على تباين ظروف ومكونات الجغرافيا. يوضح ابن خلدون العلاقة بين الجغرافيا والتنظيم السياسي بقوله: «اعلم أنه لما كانت البداوة سبباً في الشجاعة كما قلناه في المقدمة الثالثة، لا جرم كان هذا الجيل الوحشي أشد شجاعة من الجيل الآخر، فهم أقدر على التغلب وانتزاع ما في أيدي سواهم من الأمم؛ بل الجيل الواحد تختلف أحواله في ذلك باختلاف الأعصار. فكلما نزلوا الأرياف وتفنقوا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش والنعيم، نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم وبدأوتهم. ... وإذا كان الغلب للأمم إنما يكون بالإقدام والبسالة فمن كان من هذه الأجيال أعرق في البداوة وأكثر توحشاً كان أقرب إلى التغلب على سواه إذا تقاربا في العدد وتكافأ في القوة والعصبية...»³.

بسبب التلازم بين الجغرافيا والسياسة والتأثير الملحوظ في شكل وقوة الدول ومخرجات النظام السياسي، طرحت عدة تعاريف لهذا المفهوم والتي منها أنها تعرف بأنها: «دراسة العلاقات المتبادلة للبيئة الجغرافية (لأسيما الجوانب الطبيعية والعرقية والاقتصادية والسكانية والبيئية لتلك

(3) عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7 أج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 147.

البيئة) مع الدولة ولاسيما مع سياسات الدولة. إن سياسات الدولة الخارجية والصراعات الناشئة عنها ذات أهمية خاصة لمن يستعملون أنماط التحليل الجغرافي السياسي (الجيوبوليتيك). «...».

بهذا المعنى، يصبح للجغرافيا تأثير على مخرجات السياسة في اتجاهات مختلفة، من حيث زيادة قوة الدولة ووفرة الموارد الطبيعية بسبب سعة الإقليم، من حيث الثقل الاستراتيجي الإقليمي والدولي بسبب وجود ممرات بحرية حيوية للتجارة العالمية والملاحة البحرية، ومن حيث الأبعاد الاستراتيجية بسبب الحواجز البحرية أو اليابسة ضد تقدم قوات العدو أو وجود العمق الاستراتيجي الذي يوفر فرصة لعمل استراتيجية الردع النووي أو الصمود لأطول فترة ممكنة في حالات الصراعات التقليدية. لقد تدخلت الجغرافيا بشكل حاسم في صياغة السياسات الخارجية للدول في تاريخ العلاقات الدولية، فبسبب وجود مياه طويلة للمحيط الهادي والأطلسي، جعلت الولايات المتحدة تتبنى سياسة العزلة لفترة طويلة من تاريخها الحديث، بالإضافة إلى أخذ هذا المعطى الجغرافي بعين الاعتبار في تصميم استراتيجيات الدفاع القومي. كما ألحقت مساحات الجليد الواسعة المحيطة بإقليم روسيا القيصريّة والسوفييتية الهزيمة بالجيش النابليونية في القرن التاسع والنازية في القرن العشرين على التوالي.

لكن في نفس الوقت، يمكن أن تؤدي معطيات الجغرافيا إلى إضعاف قوة الدولة وحتى تفقدها سيادتها في النزاعات الإقليمية الكبرى، كوجود بعض الدول جغرافيا بين القوى العظمى المتصارعة مثل بولونيا بين روسيا والقوى الأوروبية وبلجيكا بين فرنسا وألمانيا في النصف الأول

من القرن العشرين؛ وهي التي أطلق عليها باري بوزان وأوول ويفر⁴ اسم الدول العازلة بين مركبات الأمن. ضمن هذا السياق، يمكن تعريف السياسية الجغرافية بأنها: تدخّل العوامل الجغرافية -مثل المناخ والأرض والعناصر الأرضية كالأنهار والنفط- في صياغة السياسة الداخلية والخارجية والأهداف الوطنية (المصالح الوطنية) للدول، وتدخل العوامل الجغرافية في تحديد علاقة الدولة بغيرها من الدول، كحالة الدول التي يربطها ببعضها البعض نهر تعتمد عليه في توفير المياه العذبة لمواطنيها أو أنشطة الملاحة والنقل. بل هناك نظرة ترى أن المعطيات الجغرافية (طبيعة الأرض، السكان...) تتدخل في تحديد شكل النظام السياسي الذي يحكم الدولة في حد ذاتها.

عادة يطلق مصطلح «السياسة الدولية» The International Politics مقابل «السياسة الوطنية» الخاصة بكل دولة على حدة، وبالتالي تتضمن كل الأنشطة التي تجري بين الدول وداخل وبين المنظمات الدولية على مستوى النظام الدولي، مما يجعلها مستوى أعلى وأوسع دائرة من السياسة الوطنية. لكن بسبب طبيعة الفواعل المشكّلة لها، تعتبر السياسة الدولية أكثر مرونة وأقل صرامة في سلطتها ومسؤوليتها من نظيرتها الوطنية، على اعتبار أنها تجري بين فواعل متساوية الوضعية القانونية وتتصرف من ناحية القانون الدولي على قدم المساواة مع بعضها البعض، مثلاً حالة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. بناءً على هذه المقارنة التناظرية بين المصطلحين، يمكن تحديد ملامح وخاصيات السياسة الدولية

(4) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 282-311.

من خلال تعريفها بأنها: «الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول ومنها المؤسسات والعمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات التعاونية أو التنافسية أو المتصارعة. وقد طوّرت مناهج مختلفة لدراسة السياسة الدولية وتشمل هذه المناهج منهج القوة، ومناهج الصراع، وتحليل الاتصالات وتطبيق النماذج الشكلية من مثل النماذج المستعملة في نظرية المباريات...».

من ناحية أخرى، يمكن النظر إلى السياسة الدولية على أنها ذلك الجدل القائم بين علماء العلاقات الدولية حول المصطلحات والمفاهيم المستعملة في العلاقات الدولية. فالسياسة الدولية ما هي إلا تلك العلاقات بين الدول في شكل مجموع السلوك الذي تقوم به كل دولة في سياستها الخارجية الذي يكون متأثراً بردود أفعال الدول الأخرى، فيؤدي في النهاية إلى حالات التعاون أو الاعتماد المتبادل أو التكتل أو التحالف أو الصراع أو الحرب الباردة أو التنافس.. وكل هذه المصطلحات تعبر عن أنماط السياسة الدولية والتي هي بمثابة وحدات تحليل أساسية لعملياتها وديناميكياتها. فهي سلوك الدول في المسرح الدولي الذي لا ينضبط انضباطاً كلياً بالمعطيات السياسية الداخلية، لوجود منافسين أجنبين يريدون نفس ما تريده الدولة الفاعلة. وقد أثمرت السياسة الدولية نتائج مهمة في تطور النظام الدولي (الأمم المتحدة)، ونمط الدبلوماسية الدولية (دبلوماسية المؤتمرات ودبلوماسية الهاتف في حرب الخليج الثانية 1991) وتطور القانون الدولي (الاتفاقيات الدولية حول البيئة، انتشار الأسلحة النووية).

بصفة عامة، يعرف السلوك من منظور علم النفس الاجتماعي على أنه: «جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في

موقف ما تحقيق إمكانياته وخفض توتراته التي تدفعه إلى الحركة بتهديدها لتكامله. ويتضمن السلوك البشري:

1. التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له. فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دورا هاما.

2. كما يتضمن السلوك الاتصال من حيث هو مظهر أساسي لفناهم الكائن مع بيئته»⁵.

يطلق في العادة مصطلح السلوك على العموم، يقصد به السلوك الاجتماعي للفرد نحو المنبهات المختلفة، نحو محيطه الاجتماعي الذي بدوره يولد استجابات مختلفة من قبل مكونات وفواعل البيئة الاجتماعية؛ سواء كانت هذه السلوكيات موجهة نحو إشباع الحاجات أو تخفيف التوترات أو تلطيف التهديدات. لذلك، يمكن أن يعرف السلوك بأنه كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك، انطلاقا من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية. وهذه الأفعال إما أن تكون مادية (مثل الأكل والشرب) أو رمزية (كاللغة والإشارات..). وتتدخل القيم والمعايير الاجتماعية والمحيط الاجتماعي بكل معطياته البنيوية والثقافة ورموزه ونمط التنشئة الاجتماعية الذي خضع له الفرد في الأسرة على وجه الخصوص، في تحديد نوعية السلوك الموجه نحو البيئة الخارجية أو الذات؛ وعلى هذا الأساس يمكن تفسير التشابه والتماثل بين

(5) صلاح مخيمر وعبد مخائيل رزق، سيكولوجية الشخصية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص. 140.

أشكال شتى من سلوك البشر. تتعلق المفردات المفاهيمية السابقة على وجه الخصوص بمضمون السلوك الاجتماعي، الذي عادة هو خاصية متلازمة بشكل وثيق مع حركة الفرد في المجتمع.

هناك بعض أشكال السلوك التي لها خصوصيات أو هي منمّطة بواسطة معايير معينة خاصة بجماعة محددة في المجتمع المسماة بـ «الجماعة السياسية» أو «السلوك السياسي»؛ عادة يطلق على هذا النوع من التصرف مصطلح «السلوك السياسي The Political Behavior» الذي هو موضوع مركزي في علم السياسة، على اعتبار أنه إذا كانت السياسة هي العملية المجتمعية، فإن السلوك السياسي هو الفعل الذي تشتق منه العملية خاصياتها المميزة ويكون موضوعا لها.